مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧٢/٣/١١

أزمـــة الاتحـــاد الاشـــتراكى

[] من المسئول عن تجميد كل محاولة لتحريكه:

« الظروف » أم « النـاس » ؟

[] صورة للسلبيات التى عانت منها التجربة

والأمـل الباقى للمسـتقبل

حتى

ولو سمعنا كلاما مكررا ومعادا . حتى ولو كانت التجارب قد رسبت فى اعماقنا قدرا كبيرا من الحيرة ، وقدرا اكبر من التشاؤم ، فينبغى ان نفسح الطريق امام اية بادرة تستهدف اعادة بناء التنظيم السياسى . وامام عيوننا الان بادرة جديدة ، نقتلها فى مهدها اذا صفقنا لها ، لكننا نظلمها اذا لم نحاول ان نقترب منها ونتفهمها ، لا لكى نرضى فضولنا ، ولكن لكى نرضى ضمائرنا اولا واخيرا .

وليس من حقنا ان نتحدث عن هذه البادرة ، فالمسئول عنها « اولى بها » كما نقول .. واذا اتفقنا على ذلك ـ مؤقتا على الاقل ـ فلابد ان نستمع الى ما يقوله سيد مرعى ، السكرتير الاول للجنة المركزية.

ولاننا ضقنا بموقف المستمع دائما ، فقد نزعم بأن لنا حقا فى السؤال والمناقشة ..

لنجرب اذن !

ابتداء يجب ان نسلم بان فى مصر ما يمكن ان نسميه « ازمة التنظيم السياسى » .

فلا احد يصدق اننا بعد كل ما بنيناه لم نستطع ان نبنى تنظيما سياسيا « نشعر به » ولا « نسمع عنه » فقط !

ولا احد يصدق اننا جربنا مرة واثنتين وثلاثا ، ولكن التجارب اقنعتنا بان ما تصورناه املا وشيك التحقيق ، كان سرابا شدنا اليه للحظات ، ثم صدمتنا حقيقته .

ولا احد يصدق ان لدينا صيغة للتنظيم فريدة فى نوعها ، وان لدينا وثائق تشير بالف اصبع الى دعائم النجاح الحقيقية للتنظيم السياسى ، لكنه لايزال غائبا عن حياتنا .

ذلك كله مثير ومدهش ، لكنه ليس لغزا باى حال .

فثمة وجهة نظر تقول ان اقامة تنظيم سياسى فى بلد له ظروف مصر ـ الجغرافية والاجتماعية والسياسية ـ امر بالغ الصعوبة والدقة . واصحاب هذا الرأى يعززون وجهة نظرهم باعتبارات ثلاثة اساسية :

● **فى رايهم ان مصر مجتمع حكومى بطبيعته** . وان هذا هو شان المجتمعات الفيضية دائما [التى تعتمد على الفيضان] . فمنذ الازل كان الفرعون هو الذى يوزع المياه على الناس ، كان يستطيع أن يحبسها عمن يشاء فيحبس عنه الحياة كلها . وكان لابد من وجود جهاز ادارى قوى معه يستطيع أن يقوم بهذه المهمة ، وان يشرف على الزراعة بالتالى ، ولابد ايضا من وجود جهاز أمن قادر يستطيع أن يحسم المنازعات المستمرة حول مياه الرى فى كل قطعة ارض . **يقول هؤلاء ايضا ان لهذا السبب التاريخى والطبيعى اصبحت الحكومة وحدها هى التى تملك زمام المبادرة وامكانيات العمل فى مصر .**

ونقوش الفراعنة وبردياتهم حافلة باخبار السلطة . وفى تماثيلهم نجد السلطة موجودة بكل مستوياتها ، من الفرعون الى الكاتب وشيخ البلد . بل انه فى مصر حتى الان أمثلة شعبية تمجد « تراب الميرى » وتؤكد خطورته !

● **المشكلة الثانية التى واجهت التنظيم السياسى ، ان الدعوة اليه نبعت من السلطة** . ورغم ان السلطة فى الاساس كانت تعبيرا صادقا عن مشاعر الجماهير ، ومنطلقة من قواعدها ، الا ان بناء التنظيم السياسى من « فوق » يعد دائما عملا محفوفا بالمحاذير . ذلك ان الدافع الى الانتماء للتنظيم هنا لا يكون «الاقتناع» دائما . بل ان هذا الظرف يدفع الكثيرين الى « الانتفاع » بالصلة بين السلطة والتنظيم ، ويكون الحافز الحقيقى هو « المصلحة » قبل اى شىء آخر .

وهذه ليست مشكلتنا وحدنا ، بل انها مشكلة تعانى منها الكثير من الدول النامية ، التى لها مثل ظروفنا .

● **المشكلة الثالثة للتنظيم السياسى ، ان المناخ العام لم يهيىء فى الحقيقة فرصة مواتية لنموه** ، سواء كان ذلك بالحوار الديمقراطى ، أو بضمانات الحرية ، أو بتحقيق سيادة القانون .

الناس والظروف

بجذور أزمة التنظيم السياسى ، بدأت المناقشة مع السكرتير الاول للجنة المركزية . وحول هذه النقط الثلاثجرى حديث طويل ، أبدى سيد مرعى خلاله ملاحظتين هامتين :

الاولى ـ انه ليس من العدالة أن تلقى مسئولية الازمة كلها على الظروف فقط . لان ذلك معناه اننا نكتفى بأن نلقى المسئولية على غيرنا ، ونختار الطريق الاسهل . وفى رأيه ان ايجابية الجماهير وسلبيتها لها دور ـ أيضا ـ فى فاعلية التنظيم وقدرته على الحركة واذا كانت هناك أزمة ، فالجماهير مسئولة عنها بقدر ، وليست «الظروف» وحدها .

والثانية ـ ان حركة التنظيم السياسى لم تكن دائما نابعة من السلطة . ويدلل سيد مرعى على ذلك بقوله ان بيان ٣٠ مارس ، وهو احدى الوثائق الاساسية للعمل السياسى فى مصر ، صدر كرد فعل لحركة الجماهير فى عام ٦٨ ، وفى رأيه انه لو لم تكن الجماهير قد تحركت فى ذلك الوقت ، لما صدر البيان .

ثم حسم سيد مرعى مناقشة هذا الجانب «النظرى» فى تجربة التنظيم السياسى بقوله : اننا الان فى مواجهة مرحلة جديدة فى بناء الاتحاد الاشتراكى بعد أن حدد الرئيس أنور السادات أمام المؤتمر القومى دوره ومهامه فى ساحة النضال الوطنى ، وطلب الا تكون هناك قيود على حركة التنظيم ، سواء فى اعادة بناء ذاته ، أو فى ادائه لمهامه الاساسية .

وعلى هذا الاساس فقد رحب الرئيس أنور السادات باقتراح تشكيل « لجنة العمل » والاتجاه الى تشكيل لجان استشارية تضم ابرز الكفاءات وبعض القيادات الشعبية المنتخبة ، ليتولى هذا الفريق كله ، بالتعاون مع الامانة العامة الحالية وضع الصيغة الجديدة لعمل الاتحاد الاشتراكى وتحركه فى كافة الاتجاهات.

هذه الصيغة الجديدة ، ستوضع بكل معالمها أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى بعد ثلاثة أشهر واللجنة هى صاحبة الكلمة الاخيرة . فلها أن تقر الصيغة المقدمة اليها ، ولها أن تعدل فيها . وهى التى ستقرر ما اذا كانت تكتفى هى بمناقشتها ، أو تحيلها الى المؤتمر القومى الذى سينعقد فى ٢٣ يوليو القادم

عن دروس الماضى

■■ قلت : اذا كنا جادين فيما نحن مقبلون عليه . فلابد أن نتعلم من دروس الماضى . لابد أن يكون امامنا — مثلا — تقييم كاف لتجربة التنظيم السياسى على الاقل حتى يمكن أن نضع ايدينا على السلبيات التى تخللت التجربة لنستفيد منها ونتجنبها .

قال سيد مرعي هذه نقطة مطروحة للمناقشة في لجنة العمل واللجان الاستشارية ، لكنني شخصيا اتصور ان التنظيم السياسي عانى من سلبيات عديدة في مقدمتها :

- اضطراب العلاقة بين التنظيم والسلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكافة المؤسسات الشعبية الاخرى [النقابات والاتحادات مثلا] .
- اتجاه التنظيم الى اسلوب العمل المكتبي ، لا العمل وسط الجماهير وفي قلب تجمعاتهم .
- **انكماش الضمانات الديمقراطية داخل التنظيم ، كالنقد والنقد الذاتي ، وجماعية القيادة ، وانتشار المظهرية والنفاق السياسي .**
- تغلب الجوانب الشخصية في بعض الاحيان على الجوانب الموضوعية ، سواء في تقدير المواقف أو الافراد أو اختيار القيادات .
- تسلل بعض العناصر الانتهازية الى صفوف التنظيم ومراكز القيادة فيه .
- ضعف الروابط وخطوط الاتصال بين مستويات التنظيم المختلفة .
- اختفاء الخط السياسي العام للتنظيم ، وعدم وجود خطة عمل وبرامج محددة تلتزم بها الوحدات .

● عزل الجماهير عن متابعة الاحداث ، فلم يستطع التنظيم أن يضع قواعده «فى الصورة» دائما حتى على مستوى الاحداث الكبرى .

● فى كثير من الاحيان كان التنظيم يتجه لاعتبار نفسه جهازا لتفسير وتبرير اعمال السلطة التنفيذية . وبالتالى فانه كان يتحمل مسئولية تصرفات واوضاع لم يشارك فى صنعها اصلا .

قلت : ان ربع هذه السلبيات كفيل بان يصيب اى تنظيم سياسى بالجمود والشلل ، فما بالنا بها جميعا وقد التقت عندنا هنا فى مصر ! !

قال : ومع ذلك فالامل كبير فيما نحن مقدمون عليه .

تجربتنا مع اللجان

وجاء دور الحديث عن المستقبل .. حرص سعيد مرعى على أن يقول أن تصوره للمستقبل ليس ملزما للجنة العمل أو اللجان الاستشارية الاخرى . وعاد ليؤكد أن رأيه فى السلبيات ليس ايضا ملزما للجنة ، وهى تبحث فى تقييم تجربة التنظيم السياسى.

ثم قال ان المهمة العاجلة أمام الاتحاد الاشتراكى — بل التحدى الكبير الذى يواجهه — هو استعادة ثقة الجماهير. وعلى حد تعبيره فان « التنظيم السياسى بدون انفتاح حقيقى على الجماهير سواء فى بنائه أو حركته ، يفقد مصدر شرعيته وقوته وقدرته على التأثير » .

وأضاف : ان الخطوة التى تمت حتى الان تعكس هذه الحقيقة . ففى لجنة العمل (العشرين) أعضاء مسئولون ومنتخبون من داخل التنظيم ، وتيارات فكرية مختلفة ، وخبرات متنوعة ، ورصيد من العمل الوطنى فى خدمة الجماهير

واللجان الاستشارية التسع — التى تضم ١٨٠ عضوا — تمثل فيها أبرز القيادات الشعبية المنتخبة ، والكفاءات السياسية والخبرات العلمية . بحيث يمكن أن نقول باطمئنان بالغ الى أن هذه العناصر تمثل كل قوى التحالف ، وان القواعد الجماهيرية هى التى دفعتها الى المواقع الامامية .

وينبغى أن نلاحظ أن لجنة خاصة شكلت للحرفيين ، تلك الفئة التى لم تمثل من قبل فى أى تنظيم سياسى ، رغم انها تضم حوالى ٢ر٥ مليون فرد بأسرهم .

[أمام هذا الفريق من القيادات والخبراء ٤ مهام أساسية حددها المهندس سيد مرعى فى بيانه أمام المؤتمر القومى ، وهى : تعديل فى قانون الاتحاد الاشتراكى — اعادة النظر فى البناء الداخلى للاتحاد — تحديد علاقة التنظيم بكل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والشعبية الاخرى — اعداد دليل العمل السياسى لاعضاء الاتحاد الاشتراكى] .

■■ **قلت** : فى رصيد تجربتنا عشرات اللجان التى شكلت وانتهت الى صيغ وقرارات ظلت حبيسة الملفات ودواليب الارشيف . وأخشى أن يتصور البعض أن اللجان هى كل شىء ، فنقع فى محظور كنا نتحدث عنه منذ لحظات ضمن سلبيات التجربة السابقة .

وهذا الرأى غائب الان للاسف .

كذلك ينبغى أن تكون أمام قيادة التنظيم دراسات علمية حول موقف الرأى العام من كافة القضايا . لان ذلك مطلوب فى رسم سياسات العمل الداخلى . وللاسف — أيضا — فان تقارير اتجاهات الرأى العام التى ترسلها بعض أمانات المحافظات لا تتحرى الدقة ، لانها تلجأ أحيانا الى ان تسجل الصورة التى « تريح » القيادة أو المسئولين ، حتى ولو كانت مغايرة للواقع بين الجماهير.

ثم قال سيد مرعى . ان هذه الافكار كلها ستأخذ صورتها المتكاملة بعد مناقشتها فى لجنة العشرين .

■■ **قلت : هل سيعاد فتح المعاهد الاشتراكية ؟**

■■ قال : من الضرورى أن تفتح بعد أن توضع لها سياسة جديدة ، تتفق مع الصيغة الجديدة التى سيعمل فى اطارها الاتحاد الاشتراكى .

هل هو اتجاه لليمين ؟

■■ **قلت : هناك من يقول ان الاتحاد الاشتراكى يتجه الان الى اليمين ؟**

■■ ان المعيار هنا هو مدى الالتزام بالوثائق الاربع الاساسية للعمل السياسى فى مصر ، وهى : الميثاق — بيان ٣٠ مارس — برنامج العمل الوطنى — الدستور . وباب الاتحاد الاشتراكى مفتوح لكافة الاتجاهات ، بشرط الالتزام بهذه الوثائق . لانه يجب أن يكون هناك قياس موضوعى للحكم على الناس والا فان تقييم الافراد سوف يخضع للهوى وللاعتبارات الشخصية ، وهو ما نحرص على أن نتجنبه على طول الخط .

فى بداية اللقـــاء تلا على ســـيد مرعى بعض فقرات من الميثاق التى تحدد ابرز علامات العمل السياسى . وكانت هذه الفقرات تقول :

ـــ وسيلة الديمقراطية أن تحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق أجهـزة الادارة المركزية والمحلية .

ـــ محاولة اخفاء الحقيقة أو تجاهلها تعزل القيادات عن الشعب وتفقـــده اتصاله بها .

ـــ القيادة الحقيقية هى الاحســـاس بمطالب الشعب والتعبير عنها ، وايجاد الوسائل لتحقيقها ، وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

ـــ تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق ارهاق الجماهير فى الامـــل .

وقال ســـيد مرعى : ان هـــذه العلامات ترسم لنا بوضوح بالغ الاطار الامثل للحركة فى المستقبل . ومع ذلك تبدو كما لو كنا نسمعها لاول مرة .

قلت : ستظل مشكلتنا فى التطبيق. كيف ؟ ..

هـــذا هو السؤال الذى ننتظر من « لجنة العمل » اجابة مقنعة عليه .

■ ■ **قال** : لا اختلف معك فى هذه النقطة بالذات ، لكننا ينبغى أن نعمل من خلال « صيغة » واضحة ، تمكن وحدات الاتحاد الاشتراكى ـــ مثلا ـــ من معرفة ما هو مطلوب منها بالتحديد ، حتى لا نقع فى الحيرة التى نعانى منها الان .

لا انتخابات جديدة

■■ قلت : هل هناك اتجاه لاجراء انتخابات جديدة لاعادة تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكي؟

■■ قال : ليس هذا مطروحا للبحث ، فاللجان الحالية ستستمر كما هي ، ولكنها ستكلف بواجبات ومهام جديدة. والبناء التنظيمي للاتحاد الاشتراكي لن يطرأ عليه اي تغيير . لكنني اتصور انه يمكن احداث تغيير في نظام ادارة العمل اليومي بالاتحاد الاشتراكي.

■■ كيف ؟

■■ يمكن مثلا أن يكون هناك سكرتيرون مساعدون للاتحاد الاشتراكي ، الى جانب السكرتير الاول ، حتى لا «يغرق» هو في دوامة العمل اليومي وتفاصيله.

— يمكن مثلا أن يعاد النظر في نظام الامانات الفرعية وتشكيلها فتضاف امانات جديدة او تدمج امانات في بعضها .

— هناك اتجاه لتشكيل مجموعات خبراء تعمل مع الامانات ، وهؤلاء يكونون من الكفاءات المتخصصة التي تستطيع أن تقدم آراء مدروسة في كافة القضايا الداخلية والعربية والعالمية .

— مقترح ايضا انشاء مكتب لقياس الرأى العام ، وثم محاولة الآن للاتصال بالمتخصصين فى هذا المجال لدراسة المشروع واعداده للتنفيذ .

والهدف من هذين الاقتراحين الاخيرين هو أن يتمكن الانحياز الاشتراكى من تحديد موقف واضح من اية قضية تثار مثل الاعتراف ببنجالاديش — مثلا — او هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل — او موقف لبنان من الفدائيين ، او سياسة اقتصاد الحرب التى نتبعها .

فى كل هذه المسائل ، ينبغى أن يكون للتنظيم السياسى رأى محدد ..

اجرى الحديث

فهمى هويدى